واقع تعامل النساء
مع الجهات الأمنية في محافظة تعز

ورقة سياسات

راشد محمد

منظمة سياق للشباب والتنمية
@siaqyemen

ديسمبر_2023م

الملخص:

يُعد حصول النساء على الخدمات الأمنية من أبرز الحقوق التي كفلها الدستور اليمني للمواطنين، ويساهم في توفير الحماية والتخفيف من مستوى العنف والانتهاكات التي تتعرض لها النساء، بيد أن النساء في محافظة تعز يواجهن مشاكل وتحديات في التعامل مع الجهات الأمنية تؤثر في حصولهن على خدمات الحماية الأمنية. أبرزها تواضع البنية التحتية للجهات الأمنية التي تدهورت بسبب الحرب القائمة، وافتقارها لمرافق مشجعة لاستقبال النساء وتراعي خصوصيتهن، وقصور في الخدمات التي تقدمها الجهات الأمنية بالمحافظة وقلة عدد النساء الشرطيات. وضعف تشريعات الحماية للنساء من العنف الأسري، وعدم تحديث القوانين ذات الصلة بحماية النساء من العنف والابتزاز الالكتروني، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين النساء والجانب الأمني تعززها الثقافة الاجتماعية التي تحد من لجوء النساء إلى الشرطة وتعتبرها مرافق خاصة بالرجال في ظل محدودية عدد النساء الشرطيات وضعف قدراتهن.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قيادة شرطة المحافظة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتحسين تعامل الجانب الأمني مع النساء، إلا أن أثرها لا زال محدوداً. فقد تسببت الحرب التي شهدتها محافظة تعز بانهيار المنظومة الأمنية التي أُعيد بناءها مجدداً في ظل تحديات أمنية وضعف الإمكانيات. ووضع السلطات الأمنية أمام أولويات فرض الأمن وإعادة بناء الجهاز الأمني، مع قصور في الاهتمام باحتياجات النساء انعكس في ضعف الاهتمام بالشرطة النسائية وتمكينها وبناء قدرات كادر الشرطة، وافتقار المرافق الأمنية لأماكن مخصصة للنساء، مما أثر ذلك على أداءها في تلبية احتياجات النساء، كما ساهم الوضع الأمني المرتبك الذي عاشته مدينة تعز لسنوات مع انهيار الوضع الاقتصادي للأسر وتنامي التحريض والخطاب المتشدد ضد النساء ونشاط المجتمع المدني إلى زيادة مخاوف النساء من الحركة والتوجه للجهات الأمنية خاصة في ظل قلة عدد الشرطيات وضعف قدراتهن.

لذلك، فإن زيادة مشاركة النساء في الشرطة مع تمكينهن من المواقع القيادية، بالإضافة إلى تطوير مراكز الشرطة ومرافقها بداية بتوفير أقسام مخصصة للنساء في إدارة البحث الجنائي والمديريات الثلاث في مدينة تعز وتجهيزها بالإمكانيات المراعية للاحتياجات الأساسية للنساء، ورفدها بالشرطيات المؤهلات على التعامل مع قضايا النساء، هي من المقترحات المهمة لمعالجة هذه المشكلة، وتعد مقدمة حقيقية لبناء ثقة النساء بالجهات الأمنية، وتتطلب تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية، مع مراعاة الوضع الأمني والسياق الخاص لمحافظة تعز أثناء تنفيذ مقترحات الحلول.

الكلمات المفتاحية: المرأة – المؤسسات الأمنية – محافظة تعز- المجتمع المدني،

المقدمة:

تواجه النساء في محافظة تعز مشاكل وتحديات في الوصول إلى الجهات الأمنية والتعامل معها، ويؤدي ذلك إلى تفاقم المشاكل الأسرية وزيادة تزويج القاصرات من سنة 10– 19 سنة بسبب الظروف الاقتصادية والتمادي في ظلم وتعنيف النساء، وتفشي الاستغلال والابتزاز للنساء والفتيات، نظراً للخوف من ابلاغ الأهل والجهات الأمنية، وتؤثر بشكل كبير على وصول النساء إلى العدالة والانصاف وإلى تنامي الشعور بالتمييز. في تعز - كما هو الحال في اليمن - أدى النزاع المسلح إلى استهداف بيئات النساء المدنية والحياتية كالمنازل والأحياء السكنية والمزارع والآبار بالقذائف وزراعتها بالألغام، وتفتيش المنازل، والتحرش الجنسي، وتهجير الأسر قسرياً، إضافةً إلى زيادة تزويج الصغيرات[1]. في ظل قصور التشريعات المنظّمة للزواج.

تتسبب القيود المفروضة على حرية حركة النساء وتفاعلهن مع الرجال (حيث إن معظم أفراد الشرطة ما زالوا رجالاً)، في إعاقة قدرة النساء على ابلاغ الشرطة أو التوجه إليها. كما أن غياب شرطة نسائية مؤهلة في المرافق الأمنية، يساهم في اضعاف توجه النساء للجهات الأمنية، أو تؤدي لإحجام النساء عن الادلاء بأقوالهن ومعاناتهن، والتحفظ في التعبير عن مشاكلهن بحرية أمام أفراد الشرطة من الرجال أثناء التحقيقات. وتقود التصورات النمطية إلى حقيقة أن المرأة لديها مساحة محدودة للغاية للمشاركة أو الحرية الفردية في الأسرة وكذلك في المجتمع، ما يؤثر في الاستقلال الاقتصادي، وانعدام المساواة، وفي إمكانية الوصول إلى مراكز صنع القرار، ويؤدي إلى مفاقمة الوضع الهش للمرأة فيما يخص تعرضها للعنف.

في سياق التخفيف من معاناة النساء في الجهات الأمنية، بذلت إدارة شرطة تعز ومنظمات المجتمع المدني جهوداً متنوعة، أبرزها إعادة تفعيل إدارة حماية الأسرة بإدارة شرطة محافظة تعز ورفع قدرات أفراد الشرطة لتحسين تعاملها مع النساء والفئات الضعيفة، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة.

تهدف هذه الورقة، إلى بحث مشاكل النساء في التعامل مع الجهات الأمنية بمحافظة تعز وآثارها على حقوق النساء والفتيات، والسياسات القائمة، ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء (15) مقابلة مع عدد من النساء ممن يتعاملنَّ مع الجهات الأمنية، إلى جانب (8) مقابلات مع عدد من مدراء الإدارات الأمنية وأقسام الشرطة بالمحافظة، وكذا (5) مقابلات مع الجهات الرسمية المعنية بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني والمحاميات، للخروج بتشخيص واقعي للوضع الراهن للمشكلة، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات اللازمة لتحسين دور الجهات الأمنية في تعزيز ثقة النساء بالشرطة.

السياق العام للمشكلة:

تقع محافظة تعز في جنوب غرب اليمن، ويبلغ عدد سكانها (4,113,663) نسمة، منهم (836,715) نسمة في مدينة تعز مركز المحافظة، بينهم (448,955) إناث[2]. بعد وصول القتال إلى تعز مطلع أبريل/نيسان 2015، شهدت مستويات مختلفة من السلطة المحلية انهياراً مؤسسياً. انهار القطاع الأمني، مما خلق فراغاً أمنياً ملأته الجهات الأمنية غير الرسمية، وفي يوليو 2016، بدأت الحكومة الشرعية في بناء القطاع الأمني في المحافظة، بإعادة دفع الرواتب، وتجنيد القوات ضمن فروع مختلفة من القطاع الأمني[3].

وتعاني النساء في محافظة تعز من مشاكل في التعامل مع الجهات الأمنية المختلفة، أبرزها النظرة الاجتماعية النمطية للمرأة، وضعف التشريعات ذات العلاقة، وضعف الثقة في مقدمي الخدمات الأمنية بالإضافة إلى تدهور البنية التحتية للجهات الأمنية، وقلة عدد النساء الشرطيات وضعف قدراتهن.

أظهر استبيان حديث بأن نسبة 83.7% من النساء لم يقمن بالإبلاغ عن العنف الذي تعرضن له. وتمثلت الأسباب الرئيسية بضعف الأنظمة وقوانين حماية النساء من العنف، والحرج الاجتماعي والخوف من الأسرة، ولا جدوى من البلاغ، وعدم التعامل بجدية مع شكاوى العنف ضد النساء في أقسام الشرطة، والافتقار إلى المساعدات والخدمات للأزمة، وأخرى بما فيها ضحايا التحرش الجنسي يتعرضن للوصم والعار المجتمعي.

وتشير المعلومات التي حصل عليها الباحث إلى تدني اقبال النساء على الجهات الأمنية في محافظة تعز، إذ تتراوح بين 9% في إدارة البحث الجنائي[5]، وبين 15 – 20% في بقية إدارات الشرطة [6].. وتتمحور قضايا النساء التي تصل إلى الشرطة في القتل، العنف الأسري، ابتزاز الكتروني، انتحار، هروب، اختفاء، تحرش[7]. وتتفق القيادات الأمنية في تعز بأنها نسب غير واقعية، نظرا لخصوصية المرأة في المجتمع.

جدول رقم (1) أسباب عدم ابلاغ النساء عن الاعتداءات التي يتعرضن لها

السبب	النسبة
ضعف الأنظمة والقوانين في حماية النساء من العنف	55.20%
الحرج الاجتماعي والخوف من الأسرة	30.20%
لا جدوى من البلاغ	5.20%
عدم التعامل بجدية مع شكاوى العنف ضد النساء في أقسام الشرطة	3%
الافتقار إلى المساعدات والخدمات للأزمة	1.50%
أخرى بما فيها ضحايا التحرش الجنسي يتعرضن للوصم والعار المجتمعي	4.20%

أبعاد المشكلة:

تتناول هذه الورقة قضية معاناة النساء في التعامل مع الجهات الأمنية بمحافظة تعز خلال الفترة الحالية، وللمشكلة عدة أبعاد يمكن تناولها فيما يلي:

أولاً: تأثيرات النزاع على الوضع الأمني في محافظة تعز

أسفرت الحرب القائمة في محافظة تعز منذ العام 2015 عن انهيار مؤسسات الدولة، وانتشار وتعدد الجماعات المسلحة التي تفرض سيطرتها على أجزاء متفرقة من المدينة وتعطل منظومة القوانين والعدالة [8]. في يونيو 2015
أسفرت المواجهات المسلحة غربي المدينة عن تضرر السجن المركزي في تعز وفرار نحو 1200 سجين [9]. بعد ذلك بشهرين تم استعادة السيطرة على مبنى إدارة شرطة المحافظة [10]، لكنه ظل معطلاً بسبب تعرضه للقصف ونهب محتوياته. ولأكثر من أربع سنوات ظلت إدارة شرطة تعز تعيد ترتيب وضعها وتزاول مهامها في أماكن بديلة. في نوفمبر 2018، أُعيد افتتاح مبنى إدارة الشرطة [11]. وتم تجنيد 3 آلاف عضو من قوات المقاومة في الشرطة، بيد أنها ظلت تفتقر إلى الهياكل الأساسية والمعدات والمركبات والميزانيات؛ وسلطتها ضعيفة بسبب تقويضها من قبل جماعات مسلحة أنشأت مراكز شرطة مؤقتة وسجون خاصة دون إشراف من المؤسسات الرسمية[12].

أثر النزاع في تعز والتدهور الاقتصادي بشكل كبير في زيادة الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات[13]. خلال العشرة الأشهر الأولى من العام 2023، استقبل مستشفى الثورة عدد (422) حالة اعتداء على النساء من الأقارب، وأغلبهن لا يذهبن للجهات الأمنية، ويكتفين بالحصول على تقارير طبية من المستشفى ثم يأخذن (أُرش) من عقال الاحياء بناء على تلك التقارير [14]. وقبل اندلاع الحرب في تعز بأشهر كانت السلطة المحلية قد أقرت إنشاء عشرة أقسام شرطة نموذجية [1]، وبدأ العمل في ثلاثة منها هي (قسم شرطة الزنوج في مديرية القاهرة، وقسمي البعرارة والدمينة في مديرية المظفر)، وكان إنجازها يتطلب عاما ونصف [2]، إلا أن اندلاع الحرب أوقف العمل في هذا المشروع.

وأدى انهيار البنية التحتية للشرطة في محافظة تعز للحد من إمكانية وصول النساء إليها [15]. وما يزال استمرار النزاع في المحافظة يلقي بتأثيراته على أمن النساء، ففي أبريل 2020، قُتلت ست نساء، ومن بينهن طفل، وأصيب ما لا يقل عن 11 آخرين، عندما سقطت قذائف على قسم النساء في السجن المركزي في محافظة تعز [16]. ويرى أغلب من تمت مقابلتهم لغرض هذه الورقة بأن تأثيرات النزاع على قضايا النساء في تعز ارتفع بشكل كبير، وتراجع أداء الجهات الأمنية في التعامل مع قضايا النساء، خاصة وأن المجندين الجدد في الشرطة يفتقرون إلى معرفة الإجراءات الأمنية، مثل: التحقيق وجمع الاستدلالات[17].

1.مناقصات تعز تقر إنشاء 10 أقسام شرطة نموذجية وعدد من المشاريع الخدمية، موقع اليمن السعيد، 11 ديسمبر 2023، https://yemen-saeed.com/news12027.html

2.محمد مارش، "بتكلفة ملياري ريال: نائب مدير شرطة تعز يتفقد الأعمال الإنشائية في أقسام الشرطة النموذجية"، موقع يمن فويس، 22 مارس، 2014، https://ye-voice.com/news77252.html

ثانياً: الثقافة الاجتماعية:

مدينة تعز هي موطن لمجتمع محافظ، يهيمن عليه الرجال في الغالب، كما أن الأسر معرضة لخطر الاستغلال والإيذاء بسبب هذه الثقافة المحافظة، فإن مشاركة المرأة في صنع القرار محدودة بوجه عام[18]. ووفقاً لثقافة المجتمع، فإن مراكز الشرطة هي أماكن خاصة بالرجال ومن المعيب ذهاب النساء إليها. وغالباً ما يتولى الرجال متابعة قضايا النساء أمام الجهات الأمنية [19]. نتيجة لذلك، لا تلجأ أغلب النساء إلى أقسام الشرطة، وفي معظم حالات العنف الأسري يتم التعامل داخل نطاق الأسرة وحسب العرف، بدلاً من اللجوء إلى الشرطة والنظام القضائي الرسمي.

وثق تقرير حول أدوار الجنسين والنزاع في اليمن بأن تأثيرات النزاع على النساء يزيد من العنف المنزلي [20]. رغم ذلك، يتأثر الإبلاغ عن حوادث العنف المنزلي ضد المرأة في اليمن بالنظرة السائدة التي تميل إلى التكتم عن مثل هذه الحوادث، تخوفاً من إلحاق الضرر بسمعة العائلة وشرفها [21]. وفي بعض الحالات التي تصل فيها النساء إلى أقسام الشرطة فقد يتم الانفصال بين الزوج وزوجته [22].

ومنذ 2018 حتى منتصف 2021، قيدت محكمة غرب تعز (377) قضية فسخ زواج واثبات طلاق [23]. يرتبط طلب فسخ الزواج غالباً بالعنف الأسري، وفي حالة تعرض الزوجة للضرب من قبل الزوج لا تلجأ للشرطة، بل تفضل التوجه للمحكمة، يعزز هذا التوجه بأن بعض القضاة يتعاملون مع العنف ضد الزوجة بأنه مبرر لطلب الفسخ [24]. يرى أغلب من تمت مقابلتهم بأن المجتمع لا يشجع النساء للذهاب إلى الشرطة. كذلك ترى القيادات الأمنية بأن العادات والتقاليد الاجتماعية تصنف وصول النساء إلى الشرطة في خانة العيب. مع ذلك، من المهم ملاحظة أن أدوار المرأة في الصراع لم تقتصر على كونها ضحية، فقد كانت النساء في تعز في طليعة المسيرات الاحتجاجية، وفي الصفوف الأولى لتقديم الخدمات الإنسانية والنشاط الحقوقي.

ثالثاً: الأطر القانونية المتعلقة بالمرأة:

رغم أن الدستور اليمني ينص على المساواة بين الرجال والنساء [25]، ولا يتضمن موانع دستورية تقيد حصول النساء على الخدمات الأمنية، إلا أن نصوص بعض القوانين توفر ذرائع للشرطة للتصرف ضد النساء كما في قانون الأحوال الشخصية، أو تضع عوائق أمام النساء أثناء تنفيذ بعض القوانين كما في الحصول على بطاقة الهُوية وجواز السفر[26].

وفقاً للمسؤولين الأمنيين الذين تم مقابلتهم، فإن العنف الأسري يتصدر قائمة قضايا النساء المقيدة لدى أجهزة الشرطة. كما ساعد انتشار قنوات التواصل الاجتماعي وسهولة استخدامها في خلق منهجية متعمدة لعنف لفظي وقذف وتشهير مبني على النوع الاجتماعي خاصة ضد النساء الناشطات في المجال العام. وأدى الصراع المسلح إلى ارتفاع ملحوظ في زواج الصغيرات. مع ذلك لا يوجد قانون خاص لمكافحة العنف الأسري؛ بل إنه وفق القانون يملك الرجل حق الولاية (الوصاية) على المرأة مدى الحياة [27]. ويلزم المرأة بأن تطيع زوجها في جميع المسائل ذات الصلة بالمنزل[28]. ولا يحدد قانون الأحوال الشخصية سن أدنى للزواج، كما لا يتضمن قانون العقوبات أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الالكتروني. ونتيجة لذلك، فإن النساء يترددن كثيراً في التوجه إلى الجهات الأمنية.

رغم أن القانون يحظر الاحتجاز بعد انتهاء العقوبة، فإن سلطات السجون تحتجز النساء اللواتي أنهين عقوبتهن في السجن حتى يأتي أحد أقاربهن لاستلامهن، أو يُفرج عنهن ويرسلن إلى عهدة ملاجئ النساء حصرًا، إذا رفضت عائلاتهن استقبالهن [29]. مع ذلك يشدد القانون على عزل النساء السجينات بسبب الدين أو قضايا مدنية عزلاً تاماً [30]. كذلك لم يشترط قانون الجوازات رقم 7 لعام 1990 موافقة وصي المرأة لاستخراج جواز السفر. وللنساء الحق في الحصول على بطاقة الهوية. ومن حيث الممارسة، تختلف إمكانية وصول المرأة إلى وثائق الهوية، وفي بعض الأحيان يتم عرقلة النساء فيما يخص التمتع بهذه الحقوق [31].

> **إن غياب نصوص واضحة لحماية المرأة من العنف الأسري، وقصور الإلمام بالأُطر التشريعية اللازمة للاستجابة الملائمة للشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري يؤدي إلى ثني عزم النساء عن التعامل مع الشرطة والنظام القانوني[32].**

رابعاً: ضعف ثقة النساء في الحصول على الانصاف:

لا زالت جهود الجهات الأمنية في التعامل مع المرأة دون المستوى المطلوب والذي تطمح إليه النساء، فالمرأة هي المذنبة دائماً بنظر الجهات الأمنية، خاصة إذا كانت القضية أسرية وكان الخصم (زوج، أب، أخ)، فالشرطة تقف مع الرجل مهما كانت المرأة مظلومة، وإذا قام أحد أفراد الاسرة بقذف أو شتم المرأة في قسم الشرطة فيكون ذلك من حقه بحجة تأديبها[33].

بالإضافة لضعف الموارد المالية وطول الإجراءات، تتخوف النساء من تحيز الشرطة للجهة المنتهكة، أو تكون عرضة للتحرش عند حضورها لأقسام الشرطة للتبليغ عن العنف المنزلي [34]، وعدم الثقة بالحصول على الإنصاف، وعدم مراعاة مخاوف النساء في الجهات الأمنية، وغياب آلية آمنة وسرية للشكاوى في إدارة حماية الأسرة لضمان إمكانية إبلاغ الجهات الأمنية عن الابتزاز الإلكتروني الذي تتعرض له النساء والفتيات، والتطويل في الاجراءات تدفع المرأة للإحجام عن التعامل مع الشرطة خاصةً إذا لم يكن مع المرأة جهة تتابع قضيتها[35].

يهيمن الرجال على النظام القانوني وينظر غالبية عناصر الشرطة للمتعاملات النساء بعين الشك نظرًا للوصم الاجتماعي المتصل بتواجد النساء في أقسام الشرطة. ينعكس ذلك بتعامل أقسام الشرطة في حل قضايا النساء بتفضيل الحلول ذات الطابع الاجتماعي، وباستثناء القضايا الجنائية حيث يتم جمع الاستدلالات وتحويلهن إلى النيابة، فإن حل قضايا النساء في الشرطة يكون اجتماعياً وبمشاركة الأقارب، خاصة في حالة الخلاف العائلي والأسري[36].

إن تفضيل الحلول الاجتماعية على ما يوفره من مرونة في الإجراءات وسرعة وسهولة في حل القضايا، فإن الاعتماد عليه بشكل كبير قد ينطوي على مخاطر تهدد حقوق النساء، خاصة مع الفوارق في السلطات الاجتماعية المتباينة بين الرجال والنساء، وتحيز ضباط الشرطة في الغالب مع الرجل، الأمر الذي يدفعهن بالتالي للإحجام عن التوجه إلى الشرطة.

خامساً: البنية التحتية للشرطة النسائية:

يواجه إقبال النساء على الجهات الأمنية تحديات مؤسسية تتركز في البنية التحتية للمراكز الأمنية؛ حيث لا توفر مكاتب منفصلة للنساء، وليس هناك أماكن خاصة للراحة، أو حتى دورات للمياه، أو ملابس خاصة بهن [37]. وبحسب من تمت مقابلتهم/ن، لا توجد أماكن خاصة للنساء في الجهات الأمنية التي تعاملوا معها، وإن وجدت فهي لا توفر الخصوصية السمعية والبصرية للنساء، ولا يوجد أي إرشادات تخص النساء في المقرات الأمنية، وذكرت النساء والفتيات ممن تم مقابلتهن أنه لم تستقبلهن شرطية[38].

جدول رقم (2) عدد النساء في الجهات الأمنية – تعز

م	الجهة الأمنية	عدد الشرطيات
1	البحث الجنائي	20
2	السجن المركزي	9
3	السجن المركزي	6
4	إدارة التخطيط والاحصاء	4
5	إدارة شرطة السير	0
6	إدارة شرطة مديرية صالة	1
7	قسم شرطة حوض الأشراف	1
8	قسم شرطة بئرباشا	0

تتواجد في إدارة شرطة محافظة تعز 198 شرطية. منهن أربع برتبة نقيب، وعشر أخريات برتبة ملازم ثاني[39]، ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها الباحث، تتوزع النساء في إدارات أمنية مختلفة، يستعرض الجدول رقم (2) عينة لتواجد الشرطيات في بعض المرافق الأمنية. مع ذلك فأغلبهن لا يزاولن أعمال شرطية، ويتم تكليفهن بمهام إدارية[40].

> **إن غياب نصوص واضحة لحماية المرأة من العنف الأسري، وقصور الإلمام بالأُطر التشريعية اللازمة للاستجابة الملائمة للشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري يؤدي إلى ثني عزم النساء عن التعامل مع الشرطة والنظام القانوني[32].**

إلى ذلك، فإن بناء قدرات الشرطيات في المجالات الأمنية يكاد يكون منعدماً، فالجهات الأمنية لا تقدم تدريبات متعلقة بالتعامل مع النساء، وتقتصر التدريبات المقدمة للشرطيات على الجوانب الإدارية[42]، ومهارات التواصل والاتصال [43]، وطبيعة التعامل مع النزيلات وزوارهن في السجن المركزي[44].

حتى قبل النزاع في 2015، لم تكن أقسام الشرطة مصممة هندسياً لتلبية الخدمات الأمنية، ناهيك عن مراعاتها لخصوصية النساء والفئات الضعيفة. وفي الوقت الحالي فأغلب أقسام الشرطة هي عبارة عن (دكاكين) مستأجرة. ولا توفر أماكن خاصة باستقبال النساء وقضاياهن[45]. ونظراً لأن إجراءات الاستجواب والتحقيقات قد تستغرق ساعات طويلة وخاصة في البحث الجنائي، فإن ذلك يتطلب توفير أماكن تراعي خصوصية النساء، وتتوفر فيها غرف وحمامات خاصة[46].

الآثار الناتجة عن ضعف تعامل النساء مع الجهات الأمنية:

كشفت المقابلات التي أجراها الباحث مع عينة من النساء والجهات الأمنية وممثلي المجتمع المدني عن وجود ضعف كبير في تعامل النساء مع الجهات الأمنية، الأمر الذي ترتب عليه عدة آثار اجتماعية سلبية، أبرزها [47]:

1- تفاقم المشاكل الأسرية وتزويج القاصرات من سنة 10 – 19 سنة بسبب الظروف الاقتصادية وتعنيف المرأة.

2- زيادة الظلم والعنف ضد النساء وتمادي استغلال وابتزاز النساء نظراً للخوف من ابلاغ الأهل وكذلك السلطات الأمنية.

3- تكرس التصورات النمطية تهميش مكانة ودور المرأة، وتحجزها في مساحة محدودة للغاية للمشاركة أو الحرية الفردية في الأسرة وكذلك في المجتمع، مما يؤثر في استقلاليتها الاقتصادية، وتعيق إمكانية وصولها إلى مراكز صنع القرار.

4- تؤثر سلباً على وصول النساء إلى العدالة والانصاف وإلى تنامي الشعور بالتمييز.

5- إحجام النساء عن تقديم شكاوى أو الادلاء بأقوالها وتتحفظ على كتمانها خوفاً من العيب الذي قد يلاحقها من قبل المجتمع.

6- تؤدي القيود المفروضة على حرية حركة النساء وتفاعلهن مع الرجال – حيث إن معظم أفراد الشرطة ما زالوا رجالاً – إلى إعاقة قدرتهن على إبلاغ الشرطة أو التوجه إليها.

7- استمرار ضعف الثقة بين النساء والجهات الأمنية ومؤسسات انفاذ القانون.

8- تؤدي التصورات النمطية السلبية بشأن أدوار النوع الاجتماعي والمواقف الذكورية، والنظام القانوني، وانعدام المساواة الاقتصادية، إلى مفاقمة الوضع الهش للمرأة فيما يخص تعرضها للعنف.

أسباب المشكلة الأكثر تأثير:

وفقاً لنتائج المقابلات والأبحاث المكتبية والمنشورة، فإن مشاكل النساء والفتيات في التعامل مع الجهات الأمنية في محافظة تعز تعود للأسباب الآتية [48]:

1- النزاع المسلح وانهيار المنظومة الأمنية والانقسام والحصار المفروض على محافظة تعز وعدم تأهيل أفراد الشرطة الذين تم تجنيدهم مؤخراً في الشرطة.

2- يعتبر نسق العادات والتقاليد الاجتماعية والأطر الثقافية المرجعية المشتقة من الطبيعة الذكورية للمجتمع اليمني معيقاً أساسياً لوصول النساء إلى الشرطة.

3- الصورة النمطية والذهنية غير الإيجابية عن الشرطة، مما يجعلها عنصراً مساهماً في عزوف المواطنين بمن فيهم النساء، خاصة أن غالبية من يعمل فيها رجال.

4- تطويل الإجراءات الأمنية وشعور النساء بعدم الحصول على الإنصاف.

5- مواقع الجهات الأمنية غير مناسبة للنساء والمقرات الأمنية لا توفر خصوصية للنساء.

6- قلة النساء الشرطيات وضعف تأهيلهن وتدريبهن، وطبيعة العمل الأمني التي تتطلب العمل ليلاً ونهاراً، وصعوبة دوام الشرطيات في غير مناطق سكنهن.

7- عدم تحديث التشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، فمثلاً لا توجد نصوص قانونية لحماية النساء من العنف الأسري، والنصوص القانونية المتعلقة بالعنف الالكتروني لا زالت مشتتة وبحاجة إلى وضع قانون خاص بالجرائم الالكترونية، كما أن مهام واختصاصات إدارة حماية الأسرة لا زالت غير واضحة.

السياسات العامة ودور الجهات الرسمية:

في سياق سعيها لتخفيف مشكلة تعامل النساء مع الجهات الأمنية في تعز، اتخذت إدارة شرطة المحافظة عدد من الإجراءات، بعضها بمساهمة من منظمات المجتمع المدني، نستعرض أبرز هذه السياسات ونتناولها بالتحليل.

إعادة تفعيل ادارة حماية الأسرة

ضمن الهيكلة الجديدة التي قامت بها وزارة الداخلية تم استحداث إدارة جديدة هي إدارة حماية الأسرة [49]، معنية بقضايا النساء، حيث تتلقى الوحدة شكاوى النساء المتعلقة بالأسرة، ويقوم فريق من الضابطات بإدارتها. وفي تعز توقفت إدارة حماية الأسرة خلال فترة الحرب، ويتم إعادة تفعيلها تدريجياً، وأعيد ترميم وتأهيل مكتبها في يناير 2023[50]. تحتوي الإدارة على قسم لتلقي البلاغات والشكاوى وغرفة للحجز مع مرافقها وغرفة حراسة خاصة بالشرطة النسائية. كما تم في سبتمبر 2023، افتتاح مكتب حماية الأسرة بقسم شرطة الجمهوري بعد إعادة تأهيله [51]. رغم أهمية إدارة حماية الأسرة، إلا أنه يفتقر للكثير من الاحتياجات، أبرزها: تدريب وتأهيل كادر الإدارة من الشرطيات وخصوصا في التعامل مع النساء، إذ تفتقر الشرطيات إلى التدريبات المتعلقة بالعمل الأمني، وتوافر الكادر المناسب [52].

قرار تعيين شرطيات في مواقع قيادية

في 30 يناير 2023، وضمن خطة شرطة المحافظة بهدف الارتقاء بالعمل الأمني وتحسين الأداء أصدر مدير عام شرطة تعز قرار بتعيين (5) من ضباط الشرطة النسائية في مناصب قيادية وهي (مساعد مدير شرطة المظفر، ونائبات لمدراء أقسام شرطة المدينة، الجديري، الجمهوري، إدارة التدريب والتأهيل) [53]. بيد أنه تم التراجع عن القرار، بإصدار قرار آخر بتعيين الشرطيات رؤساء لأقسام المرأة والطفل في أقسام الشرطة[54] ، وهو ما أُعتبر بأنه تنميط وحصر أعمال القياديات الأمنيات على الأدوار التقليدية لا يكفي لإشراكهن في العمل الأمني بكافة مفاصله [55].

قرار التراجع أعتبره البعض نكوص عن التزامات شرطة تعز بإشراك النساء، وطالبتها جهات عدة بينها اللجنة الوطنية للمرأة بعدم التراجع عن القرار [56]. ولم تذكر إدارة شرطة المحافظة أسباب التراجع عن القرار، إلا أن المعلومات تشير إلى تلقيها ضغوطات من "رجال دين" تسببت بالتراجع عن هذه القرارات [57].

التنسيق مع منظمات المجتمع المدني

تعمل إدارة شرطة محافظة تعز على التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لرفع قدرات أفراد الأمن وتحسين البنية التحتية التي عطلتها الحرب، كما تنسق مع مركز حماية وتأهيل النساء والفتيات لإرسال النساء المفرج عنهن من السجن المركزي في دار الإيواء التابع للمركز، ويوفر لهن دورات في التمكين الاقتصادي بالإضافة إلى الدعم النفسي والخدمات القانونية. ولديها تنسيق جيد مع اتحاد نساء اليمن، حيث يوفر المأوى للنساء اللاتي يتقدمن إلى الشرطة ولا يجدن مكان مناسب للإقامة، ويتبنى حلولاً ودية بين بعض النساء وأسرهن. مع ذلك، فقد ارتفع معدل الجرائم، وتراجع أداء الاتحاد نتيجة النزاع والانقسام المؤسسي، وفقدان مقره الرئيسي في تعز والذي تسيطر عليه جهات عسكرية تابعة للحكومة الشرعية [58].

قبل عامين تشكلت لجنة السلامة المجتمعية في أحياء قسم الجديري بمديرية المظفر، مكونة من (7) من أفراد قسم شرطة الجديري و(8) من المجتمع [59]. وفي نوفمبر 2021، بدأت بتنفيذ مبادرة لإجراء بعض الترميمات والتأهيل لقسم شرطة الجديري، وتم تأثيث غرفة خاصة للنساء، وتزويده بالإضاءة وتم تدشين العمل في يناير 2022[60]. التجربة لاقت استحسان النساء والشرطة. تقريباً معظم الأقسام في مديرية المظفر تواصلوا معنا لتكرار تجربة قسم الجديري وتأهيل أقسام الشرطة، وإضافة أماكن خاصة بالنساء، مثل قسم شرطة 26 وقسم بئر باشا، قسم شرطة صينة [61]. رغم ذلك، فإن التنسيق والتواصل بين الجهات الأمنية ومكونات المجتمع المحلي ومن ضمنه النساء لا يزال ضعيف [62].

بتحليل واقع السياسات القائمة يمكن القول بأن

> **الأمن ليس مهمة الشرطة وحدها بل عملية اجتماعية واسعة يشترك فيها المجتمع ومكوناته ومؤسساته المختلفة، وكذلك مختلف السلطات الرسمية.**

ولذلك فإن عدم فاعلية السياسات الحالية قد يُعزى إلى تأثيرات السياق العام المتمثل بالنزاع المسلح وتأثيراته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية [63]. واستمرار حالة الانقسام للمؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية والقضائية، والانقسام العسكري الذي تشهده محافظة تعز، بالإضافة إلى ضعف الحكومة ومؤسسة الأمن المركزية ممثلة بوزارة الداخلية في العاصمة المؤقتة عدن [64]. وضعف التنسيق مع المجتمع والفاعلين، والصورة الراسخة في الأذهان عن الطابع الذكوري للشرطة ومرافقها والذي يحد من تفاعل المجتمع والنساء معها [65].

التوصيات:

لإدارة شرطة المحافظة:

- تأهيل مرافق وأقسام الشرطة، بحيث تراعي احتياجات النساء والرجال والمسنين/ات وذوي الإعاقة، والمحافظة على مستوى لائق من الظروف الإنسانية بما يعزز احترام حقوق الانسان.

- زيادة الكادر النسائي وتعميم إدارة حماية الأسرة في الجهات الأمنية وأقسام الشرطة، لتعزيز الوصول إليها وحفاظاً على خصوصية وسرية المتوجهات وقضاياهن.

- تبني سياسات تدريب وتأهيل للشرطة النسائية وأفراد الشرطة من الرجال في التعامل مع قضايا النساء والفتيات.

- ضرورة وضع آلية آمنة وسرية للشكاوى في إطار إدارة حماية الأسرة لضمان إمكانية ابلاغ الجهات الأمنية عن الابتزاز الإلكتروني الذي تتعرض له النساء والفتيات.

- ضرورة العمل لتخفيف الظواهر السلبية لأفراد الأمن في أقسام الشرطة ونقاط التفتيش لتحسين الصورة السائدة عن الشرطة في الوعي العام، من خلال تطبيق مدونة السلوك، وإلزام أفراد الشرطة بها، والرقابة الدورية على تصرفات أفراد الشرطة ومدى التزامهم بأخلاقيات المهنة ومدونة السلوك.

- تفعيل قنوات تواصل بين الشرطة والمجتمع من خلال اللقاءات والمؤتمرات والفعاليات المشتركة وتعزيز حضور ومشاركة النساء.

لمنظمات المجتمع المدني:

- التركيز على الآثار التي خلفها النزاع على المؤسسة الأمنية وبناء القدرات التشغيلية للشرطة وقدرات الكوادر الأمنية.

- استمرار التدريب بمفاهيم النوع الاجتماعي وارتباطه بقطاع الشرطة وعلى نطاق واسع.
تكثيف العمل فيما يتعلق بالتوعية المجتمعية حول العنف الأسري والعنف ضد النساء والفتيات وتوعية المجتمع على تقبل فكرة لجوء النساء إلى الجهات الأمنية.

- تكثيف التدخلات الخاصة بتعزيز دور الإيواء والأماكن الآمنة للنساء والفتيات المعنفات.

- توعية النساء بحقوقهن القانونية وتعريفهن باختصاصات وخدمات الجهات الأمنية ومتى يتم اللجوء لها.

- تبني برامج لإسناد توجهات الشرطة فيما يتعلق بتمكين مشاركة النساء والفتيات.
تكثيف التدخلات الخاصة بالأمن الإلكتروني ورفع قدرات الشرطيات في كل ما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن الرقمي.

- تعزيز الرقابة المجتمعية على عمل الجهات الأمنية وتطبيق سيادة القانون والمساواة بين الجنسين.

- العمل على تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار وتشكيل لجان السلامة المجتمعية المكونة من المجتمع وأفراد الشرطة، كما حصل في لجنة السلامة المجتمعية الخاصة بأحياء قسم شرطة الجديري.

الهوامش والمراجع:

1 اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، عدن، 25 نوفمبر 2012، https://www.nciye.org/?p=1321

2 كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة تعز 2023، الإصدار الخامس، الجهاز المركزي للإحصاء- مكتب تعز، 2023، ص54.

4 العنف ضد المرأة اليمنية، نتائج استبيان، شبكة إعلام للسلام والأمن بالتعاون مع المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني، 28 نوفمبر 2020، رابط: https://eohm.org/wp-content/uploads/2020/11/Violence-against-Yemeni-women-results-of-a-survey.pdf

5 مقابلة أجراها الباحث مع مدير البحث الجنائي بمحافظة بتاريخ 3 ديسمبر 2023.

6 مقابلات أجراها الباحث مع كل من مدير إدارة التخطيط ومدير إدارة الاعلام في شرطة محافظة تعز، بتاريخ 6 ديسمبر 2023

7 مقابلة مع مدير البحث ومقابلة مع مدير التخطيط في إدارة شرطة محافظة تعز، مصدر سابق.

8 تعز.. الأمن المرتبك، "تقرير"، منظمة سام للحقوق والحريات،2022، ص78.

9 الحرب في اليمن: فرار نحو 1200 سجين من سجن تعز المركزي، BBC NEWS عربي، 30 يونيو/ حزيران 2015، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/06/150630_prison_break_yemen

10 أنصار هادي "يسيطرون على معظم" مدينة تعز وسط اليمن، BBC NEWS عربي، 16 أغسطس، 2015، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150816_yemen_taiz_fighting

11 تعز: افتتاح مبنى إدارة أمن المحافظة بعد إعادة تأهيله، لحج برس، 4 نوفمبر 2018، رابط: https://lahjpress.com/news/15662

12 خدمة استشارات Deep Root ومؤسسة فريدريش ايبرت، عالق في الوسط: تخطيط الصراع في محافظة تعز، 2018، ملف التنميط الحضري "تعز"، ص32.

13 مقابلة الباحث مع مدير البحث الجنائي بمحافظة تعز، مصدر سابق.

14 مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذة صباح الشرعبي رئيس اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة تعز، بتاريخ 3 ديسمبر 2023.

15 مقابلة الباحث مع مدير عام العلاقات العامة والاعلام بشرطة محافظة تعز.

16 مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالنسبة لليمن، تعرض سجن تعز المركزي للهجوم مما أدى إلى قتل وجرح العديد،(صنعاء: الأمم المتحدة،/ 2020)، ملف التنميط الحضري "تعز"، ص19. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files

17 مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذة صباح الشرعبي رئيس اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة تعز، بتاريخ 3 ديسمبر 2023.

18 ملف التنميط الحضري "تعز"، ص43.

19 مقابلة أجراها الباحث مع مدير إدارة الاعلام في شرطة محافظة تعز.

20 منظمة كير الدولية، جينكاب، أوكسفام، الصراع والعلاقات بين الجنسين في اليمن. نوفمبر 2016.
https://www.care-international.org/files/files/YemenGenderReport171116.pdf

21 العنف ضد المرأة " جلسات الاستماع "، مؤسسة أكون للحقوق والحريات، 22 مارس, 2017، رابط:
https://www.tobeonline.org/NDetails.aspx?contid=65

22 مقابلة أجراها الباحث مع مدير قسم شرطة حوض الأشراف – مديرية القاهرة، بتاريخ 7 ديسمبر 2023.

23 وهب الدين العواضي، "الطلاق ظاهرة تؤرق المجتمع في اليمن"، تقرير صحفي، منصة خيوط، 13 يوليو 2012، متاح على الرابط:
https://www.khuyut.com/blog/divorce

24 مقابلة مع احدى المحاميات في مدينة تعز بتاريخ 23 نوفمبر 2023.

25 تنص المادة (31) من دستور الجمهورية اليمنية "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون"، وتنص المادة (41) بأن ""المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة".

26 مقابلة مع احدى المحاميات في مدينة تعز بتاريخ 23 نوفمبر 2023.

27 مادة (16) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (20) لسنة 1992م بشأن الأحوال الشخصية

28 مادة (40) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (20) لسنة 1992م بشأن الأحوال الشخصية

29 اليمن: ضعوا حدًا لشرط موافقة المحرم على إطلاق سراح النساء من السجون، منظمة العفو الدولية، 25 - 01 - 2023، رابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/01/yemen-end-the-male-guardianship-restriction-for-releasing-women-from-prisons

30 المادة (32) من القانون رقم (17) لسنة 2012 بتعديل القانون رقم (48) لسنة 1991م الخاص بتنظيم السجون وتعديلاته، الجريدة الرسمية- العدد (14) لسنة 2012.

31 الجمهورية اليمنية: المساواة بين الجنسين والقانون، دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون، 2022، ص21.

32 مقابلة مع احدى المحاميات في مدينة تعز، مصدر سابق.

33 أجراها الباحث مع أ. صباح راجح رئيس اتحاد نساء اليمن في محافظة تعز، بتاريخ 3 ديسمبر 2023.

34 معاناة تحت وطأة العنف، "تقرير"، مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل، تعز، نوفمبر 2023، ص9.

35 مقابلة أجراها مع أ. صباح راجح

36 مقابلات الباحث مع قيادات أمنية على مستوى المديريات وأقسام شرطة

37 مقابلة مع أ/ صباح راجح رئيس اتحاد نساء اليمن – تعز، مصدر سابق.

38 مقابلات أجراها الباحث عبر استمارة الكترونية بتاريخ 13/ 12/ 2023، مع عدد 15 امرأة وشابة في مديريات (القاهرة، المظفر، صالة)

39 محمد علي محروس، "الشرطة النسائية بين قبول المجتمع ورفضه"، الإثنين, 23 نوفمبر/تشرين الثاني, 2020، موقع خيوط:
https://www.khuyut.com/blog/womens-police-and-comunity

40 مقابلات أجراها الباحث مع قيادات أمنية في شرطة محافظة تعز، مصدر سابق

41 مقابلات الباحث مع قيادات أمنية على مستوى المديريات وأقسام الشرطة في مدينة تعز.

42 مقابلة مع مدير البحث الجنائي، مصدر سابق.

43 مقابلة مع مدير إدارة الإعلام بشرطة تعز، مصدر سابق.

44 مقابلة أجراها الباحث مع نائب مدير السجن المركزي بمحافظة تعز، بتاريخ 4 ديسمبر 2023

45 مقابلة مع مدير إدارة الاعلام بشرطة تعز.

46 مقابلة مع أ. صباح راجح

47 مقابلات أجراها الباحث مع قيادات أمنية ونساء ومحاميات وناشطات في مدينة تعز خلال شهري نوفمبر، ديسمبر 2023.

48 مقابلات أجراها الباحث مع قيادات أمنية ونساء ومحاميات وناشطات في مدينة تعز خلال شهري نوفمبر، ديسمبر 2023.

49 المادة (2) من القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2013م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية

50 مدير شرطة تعز يفتتح مبنى إدارة حماية الأسرة بعد ترميمه وتأهيله، عدن الغد، 25 يناير 2023،
https://adengad.net/posts/662490

51 مركز الإعلام الأمني-تعز الثلاثاء | 12 ديسمبر 2023.

52 مقابلة مع الأستاذة صباح الشرعبي رئيس فرع اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة تعز، مصدر سابق.

53 نفس المصدر، 30 يناير 2023،
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0hRBHBaXtCbNkMpX5SPrXWXUQ4S9q3Sy8kmDjryuqY3kVRxw1hERo9CyGhWqCsYdfl&id=100058110697443&mibextid=Nif5oz

54 مركز الإعلام الأمني-تعز. الثلاثاء| 7 فبراير 2023م،
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02vWJRNgqG6hQa15J6Xz5eEfzWZwmByescnAgcqoE7awjnF2Ppdk1iFSsN9Xkafi75l&id=100058110697443&mibextid=Nif5oz

55 سعيد نادر، التراجع عن تعيين «نساء قياديات» بشرطة تعز، المشاهد نت، 14 فبراير 2023،
https://almushahid.net/111276/

56 بيان صادر عن اللجنة الوطنية للمرأة - عدن، 8 فبراير 2023، "وثيقة".

57 المصدر السابق.

58 مقابلة مع أ/ صباح راجح رئيس اتحاد نساء اليمن – تعز، مصدر سابق

59 مقابلة مع أ/ صباح الشرعبي، مصدر سابق

60 المبادرة بدعم من مؤسسة بيرغهوف ومنتدى التنمية السياسية، رابط:
https://csyemen.org/ar/news-and-activities/%d8%a8%d8%ad%d8%b6%d9%88%d8%b1-%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%af-% -/

61 مقابلة مع أ/ صباح الشرعبي، مصدر سابق.

62 مقابلة الباحث مع محامية في رابطة أمهات المختطفين فضلت عدم الكشف عن هويتها، بتاريخ 8/ 12/ 2023.
63 مقابلة مع مدير البحث الجنائي بمحافظة تعز، مصدر سابق.
64 مقابلة مع أ/ صباح الشرعبي، مصدر سابق.
65 مقابلة أ/ صباح راجح، مصدر سابق.

عن الباحث:

راشد محمد، باحث واستشاري في إعداد أوراق السياسات العامة، حاصل على تمهيدي ماجستير في القانون العام – كلية الحقوق – جامعة تعز، ناشط حقوقي ومدني، المدير التنفيذي لمؤسسة مسار للتنمية وحقوق الإنسان. استشاري ومدرب في مجالات إعداد وكتابة أوراق السياسات العامة، بناء السلام، النوع الاجتماعي، الحوكمة الاندماجية والمساءلة المجتمعية، المناصرة وكسب التأييد. حاصل على عدة دورات حقوقية محلية وإقليمية. له العديد من أوراق العمل في المجالات الحقوقية والخدمية، صدر له أوراق سياسات عامة هي: "الملف الإنساني والتنموي في محافظة تعز ضعف في التنسيق وفرص ضائعة" مؤسسة شباب سبأ - يوليو 2021، "دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار في اليمن" منظمة مدرسة السلام – 2022" أولويات عودة الكهرباء إلى محافظة تعز" منظمة طور مجتمعك – أكتوبر 2022.

عن منظمة سياق للشباب والتنمية:

منظمة سياق للشباب والتنمية هي منظمة تنموية غير حكومية تعمل بترخيص رقم 10 من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تأسست في 2020م على يد مجموعة من النساء من ذوي الاحتياجات الخاصة ونخبة من الشباب، **وتسعى نحو تعزيز أدوار الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة واشراكهم بما يحقق شراكة مجتمعية فاعلة.**

عن المشروع:

مشروع وطن يهدف إلى بناء قدرات الشباب والشابات في مجال المناصرة وتطوير استراتيجية حشد التأييد وتسهيل الوصول إلى الآليات الدولية، وإعداد وتنفيذ حملات المناصرة على المستوى الوطني وذلك للفت النظر ومناصرة القضايا المجتمعية التي تعزز دور النساء في المجتمع المدني وذلك للتأثير الإيجابي في مجال بناء السلام في اليمن، والذي ينفذ من قبل الائتلاف المدني للسلام وبتمويل من منظمة باكس الهولندية. وتأتي هذه الورقة البحثية ضمن سياق هذا المشروع والتي تركز على التحديات التي تواجه النساء في التعامل مع الجانب الأمني ويستعرض مجموعة من التوصيات المهمة في تعزيز دور النساء. "

معلومات التواصل

info@siaqyemen.org
siaqyemen@gmail.com
http://www.siaqyemen.org
@siaqyemen
773027427 - 736013372
04 / 220577
شارع حوض الأشراف
مقابل مدرسة الشعب